مستقبل الجزيرة العربية رهن بنتائج الحرب في عمان

الحوار العربي ـ الاوروبي الذي عقد في ابو ظبي كان احد مؤشرات ميل هذا النظام اكثر نحو اوروبا ، وعلى وجه الخصوص بريطانيا التي تعتمد على مجموعة من الضباط والمستشارين الاردنيين الى جانب الانجليز ـ في الاحتفاظ بالعلاقات وتعزيزها . ويبدو ان امريكا ارادت توسيع دائرة الصراع فاتته فبعثت رئيس مخابراتها في زيارة خاطفة الى القاهرة لتجس نبضها وتتصرف على ضوء ما تلمسه عندها من ردود الفعل .

بعض الدوائر السياسية الخليجية ترى في زواج قابوس من ابنة طارق ابعد من مجرد ارضاء رغبة هذا السلطان في زيادة عدد « حريمه » اذ تعتقد انه نوع من المصالحة السياسية بين قابوس وعمه الذي احدثت هزيمة حملة اكتوبر ـ نوفمبر عام ١٩٧١ شرخا فيها لم يراب صدعه حتى هذه اللحظة ويتوقعون انها جزء من ترميم صرح الجهاز الحاكم في مسقط الذي ما زالت تعصف به مجموعة من الخلافات القبلية والاقطاعية .

الاحتمالات

تداخل اطراف الصراع في ساحة الجزيرة والخليج وتعدد العوامل التي تتحكم في قطبي اي تناقض يشهده اي من اجزائها يحول دون الخروج برؤية قاطعة وواحدة لسير الاحداث فيها . لذلك من الضروري وضع احتمالات لما يمكن ان يتمخض عنه هذا الصراع المحتدم والمتصاعد في معظم كياناتها السياسية .

● يحتمل الا يكون حظ جولة كالاهان افضل من تلك التي قام بها السير وليام لوس ، التي كانت مبنية على قاعدة اوسع اذ شملت الى جانب التي زارها آنذاك : القاهرة ، بغداد ، طهران ، واستغرقت زمنية اطول ، اضافة الى ضلاعة لوس باوضاع المنطقة ومعرفته الدقيقة باحوالها ، فهو كما يصفه البعض « ليس غريبا على اورشليم الجزيرة والخليج ... اذ كان حاكما لعدن بين ٥٤ ـ ٥٧ ، ومعتمدا سياسيا في الكويت بين (٥٩ ـ ٦١) ومقيما سياسيا للخليج في البحرين بين ٦١ ـ ٦٤ » ومع كل ذلك لم يستطع ان يقيم اتحاد الامارات التساعي الذي بذلت بريطانيا قصارى جهدها لتحقيقه . واضطرت الى الرضوخ للمشروع الامريكي ، وهو الذي آلت اليه خارطة الخليج السياسية في نهاية ١٩٧١ .

ان هذا يعني الا تتجاوز الاطماع البريطانية حدود المظلة الامريكية ، فتقبل بما يعطى لها ، مع الاستمرار في السعي لرفع نسبته وزيادة حجمه ، لكن لا تصل حدود المطالبة الى مستوى الدخول في مواجهة او صدام .

ينعكس هذا الوضع على سير الاحداث المحلية ، فيزداد حجم النفوذ والسيطرة والدور الايراني ، في الخليج والجزيرة . وتصبح القوة الاقليمية الاساسية في مشروع « الامن الخليجي » وهذا يستدعي ان تستمر القوات الايرانية تقاتل في ظفار ، واي حديث عن انسحابها يصبح محض هواء ، ولن تقدم عليه ايران حتى في حالة عودة « الامن والاستقرار » لسلطنة عمان ، وسيظل قابوس السلطان المنصب عليها ، لانه اكثر اجنحة النظام ميلا للتعاون مع ايران ، واشدهم اندفاعا لاعطائها المزيد من التسهيلات . مما يعطي طهران سيطرة مستمرة وفائقة على الملاحة في مضيق هرمز .

ويستتبع ذلك تفلص في النفوذ السعودي ، وتراجع في اجنحة داخل كل كيان على حدة . ولا نستبعد ان تصل حدود هذا الضمور الى ساحات اخرى غربية تحظى فيها السعودية حاليا بسطوة متزايدة .

● بالمقابل من المحتمل ان يشكو المحور السعودي ـ البريطاني قوة لا يستهان بها ، ولا يمكن لامريكا التقاضي عنها او القفز فوقها ، مما يضطرها الى اعطائه المزيد من التنازلات ، والبحث عن صيغ تنسيق بشروط افضل لصالح هذا المحور .

هذا يعني ان تظل بريطانيا الدولة الاستعمارية المستفردة بعمان ، ولا نستبعد ان يتم ترحيل القوات الايرانية ، لكن بعد الوصول الى من يحل مكانها ويؤدي الدور الذي تقوم به الا ، وهنا ستلجا السعودية الى الجامعة العربية ، وسوف تستثمر كل امكانياتها من أجل دفعها الى التدخل لصالح هذا المحور .

يستتبع ذلك انتعاش الاجنحة السعودية داخل كل كيان خليجي ، وينعكس هذا الازدهار على دور السعودية في مشروع « الامن الخليجي » اذ لا بد عندها ان يتوصل الى صيغة توازع الادوار بنسب متقاربة بينها وبين ايران ، ربما لا تفقد هذه الاخيرة دور المفارس الاول والمدرك الاساسي ، الا ان مستوى التفاوت وحجم المسؤوليات لن يكون بالنسبة التي هو عليها الان .

وعلى ضوء هذه النتائج ستتصاعد ارقام الاتفاقيات التي ستعقدها الشركات البريطانية ، وستتوسع دائرة هستريا التسلح ، لكن بالسلاح البريطاني ايضا ، وستتدفق رؤوس اموال البترول ـ دولار بوتيرة اعلى الى بيوت المال الانجليزية ، وسوف ينتعش الاسترليني مما سيدعم مركزه في السوق الاوروبية المشتركة ، وسيعزز مواقفه في حرب الاحتكارات .

ان هذه الحلقات لن تسير بشكل ميكانيكي ، وعلى خط مستقيم وصاعد ، لكن ستكون في حالة وقوع اي من الاحتمالين الخط العام الذي سيحكم اي منهما والاحداث اكثر امكانية للبروز .

بقيت مسالة لا بد من التاكيد عليها وهي ان حصول اي من الاحتمالين رهن بشكل اساسي بتطور الاوضاع في عمان ، ونتائج الحرب الطاحنة التي تدور رحاها هناك منذ اكثر من عشر سنوات . حيث ان استمرارها يستدعي بالضرورة تجميد مجموعة من التعارضات المربحة للرشح من جسم التكالب الامبريالي الرجعي الموجه الان نحو الثورة العمانية . وهذا ما يجعلنا نتوقع تصاعد هذه الحرب في المرحلة القادمة ، وتعرض المناطق المحررة لمجموعة من الحملات العسكرية .

هذه المسالة ربما تحاول تلك الدوائر طمسها عند تصريحات المسؤولين فيها لكنها لا تغفلها من حساباتها عند رسم مخططاتها . وهذا ما يجعلنا نرى حجم الدور التاريخي الذي تلعبه الثورة العمانية عندما تقف بكل صلابة واستبسال في وجه الهجمات الامبريالية ، وتصد الواحدة تلو الاخرى . ويعزز ثقتنا فيها النظر عن تصريحات قابوس او اسياده عن نجاحهم في وضع حد لها وتصفيتها .

الهند الصينية : زالت آخر معالم الامبريالية الامريكية

لاوس ، الجمهورية الشعبية الديمقراطية بقيادة الباثيت لاو

بعد إزالة آخر معالم نظام الحكم الرجعي المرتبط بالامبريالية الأميركية

« ان الثورة الوطنية الديمقراطية قد انجزت من حيث الاساس ، وان لاوس اصبحت دولة ديمقراطية مستقلة تسير في طريقها الى الاشتراكية » . هذا ما اعلنه وزير الاعلام في فيتنام في الاسبوع الماضي ، في اليوم التالي لقرار الغاء الملكية واعلان لاوس جمهورية شعبية ديمقراطية ، بعد ٧٠٠ سنة من الحكم الملكي ، وحل الحكومة الائتلافية الاخيرة ، التي مضى عليها ١٩ شهرا .

وكان مؤتمر لممثلي الشعب استمر يومين ، انتهى بهذه المقررات التاريخية وذلك من بعد تظاهرات جماهيرية نظمتها حركة الباثيت لاو الشيوعية ، في انحاء البلاد تطالب باستبدال الحكومة ومجلس الائتلاف الوطني ، بحكومة ديمقراطية شعبية ، من اجل محو كل اثر لنظام الحكم السابق . وقد تنازل الملك سافانغ فاتهانا على اثر المؤتمر الشعبي ـ وكان قد نصب ملكا في سنة ١٩٥٩ الا انه رفض ان يتوج رسميا ما دامت بلاده في حالة حرب اهلية ، كما رفض ان يتخلى عن دوره كملك دستوري .

وقد تلا هذا الاعلان حل الحكومة ومجلس الائتلاف الوطني ، وبالتالي تكرست سلطة التيو لاو هاكسات ، الجناح السياسي لحركة الباثيت لاوس ، الكاملة في لاوس ، الجمهورية الشعبية الديمقراطية ، وذلك من بعد مرور حوالي ستة اشهر على حملة الباثيث لاو الرئيسية للاستيلاء على السلطة ، وبعد ان شهدت الاشهر القليلة الماضية عجز رئيس الوزراء المعزول الامير سوفانا نوفا والمجلس الائتلافي ، عن منع استكمال التحول النهائي للسلطة الى الباثيت لاو .

ففي حملة لاو الرئيسية السابقة ، في ربيع الهند ـ الصينية الثوري ، لاذت رؤوس القوى اليمينية بالفرار ، واستقال مسؤولهم واقيلوا ، ليبقى الحكم مشاركة بين الباثيت لاو والقوى المسماة بالمحايدة ، وبقي سوفانا نوفا رئيسا للوزراء برغم انه كان يتبع سياسة موالية للولايات المتحدة اثناء حرب التحرير الشعبية التي شهدتها لاوس خلال اكثر من عشر سنوات .

وقد شن الباثيت لاو طوال الاشهر القليلة ، الماضية ، نضالا سياسيا دؤوبا من بعد هزيمة القوات اليمينية ، التي كانت ما تزال تتلقى الدعم الامريكي سرا ، لشن الثورة المضادة ، يراودها حلم العودة على انقاض الباثيت لاو ، رغم تجارب العقد الاخير . وكان هدف تلك الحملات السياسية تحقيق الالتفاف الجماهيري الاوسع حول الباثيت لاو ، من اجل تطهير البلاد من آخر مصالح نظام الحكم الاستعماري الجديد الذي كانت الولايات المتحدة قد خاضت الحرب في لاوس من اجل تركيبه كاملا وتدعيم اسسه ، ولكن دون جدوى .

فمن بعد الانتصارات الحاسمة التي حققها الباثيت لاو ضد قوات اليمين الرجعي المرتبط بالامبريالية الامريكية ، كان لا بد وان ينعكس ذلك على الميزان السياسي . وشهدت لاوس بعد اندحار القوات اليمينية المدعومة من الولايات المتحدة ، اندثار القيادات اليمينية في السلطة على الصعيدين العسكري والسياسي : استقالة الوزراء وكبار الضباط اليمينيين وهروب معظمهم من البلاد . وكان لا بد بعد هذه المرحلة ، من مواصلة النضال السياسي للاستيلاء الكامل على السلطة . وبذلك كان لابد من وضع حد لدور القوى المسماة بالمحايدة ، في حكم البلاد . ولكن قياديي القوى المحايدة كانوا مثل الثمرة الناضجة التي انتظرت القطف طويلا . وجاءت عملية حل الحكومة والمجلس الوطني الائتلافي ، بمثابة تحصيل حاصل ، ينهي مشاركة في السلطة بين الباثيت لاو وبين الحياديين لم تعد تمثل واقع ميزان القوى القائم في البلاد .

وقد عين الامير سوفان مونغ زعيم حركة الباثيت لاو رئيسا لجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية ، وكيسون بروفيهان رئيسا للوزراء . كما تعين الملك المخلوع سافانغ فاتهان مستشارا لرئيس الجمهورية . كما عين رئيس الوزراء السابق سوفانا نوما (وهو شقيق سوفانا فونغ) مستشارا لرئيس الوزراء . وبهذا التغيير زالت آخر معالم نظام الحكم السابق المدعوم من الامبريالية الامريكية في لاوس ، بل في انحاء الهند الصينية ، بانتصار ثورة شعوبها التحررية التقدمية ، والتي كانت الحدث التاريخي الابرز في دخول العالم الربع الاخير للقرن العشرين .

وتتالف الحكومة الجديدة من ٣٩ عضوا ، معظمهم من اللجنة المركزية لحركة الباثيت لاو . اما سائر الهيئات العليا للدولة فتتالف من المجلس الشعبي الاعلى ومن المجلس القومي ، يضم الاول ٤٢ عضوا برئاسة الرئيس سوفانا فونغ ، اما الثاني فيضم ٢٦٤ ممثلا كل الاقاليم والقوميات والفئات الاجتماعية .

وقد اعلنت الجمهورية الشعبية الديمقراطية لفتية انها ستقيم علاقات جديدة مع دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية ، وتتبع سياسة سلام واستقلال وعدم انحياز ، وبانها من جهة اخرى ، ستطالب الولايات المتحدة وتايلاند ، باحترام حقوق لاوس الوطنية الاساسية ، احتراما دقيقا ، وبوقف كافة عمليات انتهاك سيادة لاوس وسلامة اراضيها .

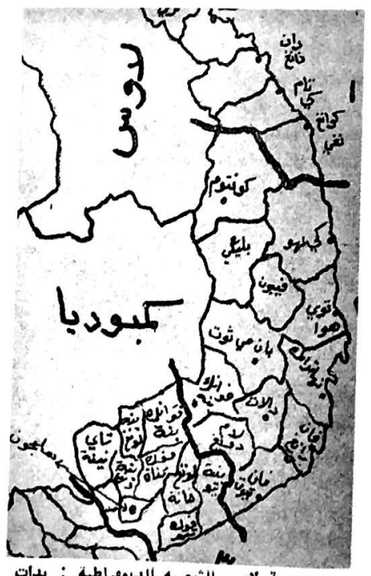

جمهورية لاوس الشعبيه الديمقراطية : بدات الانطلاق نحو الاشتراكية .